المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/02/2015

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب برفع إجبارية التعليم إلى 15 سنة

◆ سعاد شاغل

لم يتأخر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مطالبة الحكومة بمراجعة وتغيير المنظومة التشريعية والتنظيمية المهيكلة للمنظومة التربوية بالمغرب، بغية القضاء على التمييز الذي يطال التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة.

المجلس الوطني الذي دعا إلى توسيع قاعدة العرض المدرسي، لتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة، لم يتردد في الدعوة إلى رفع سن إجبارية التعليم الأساسي إلى حدود سن 15 سنة، كي يضم كل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، خاصة وأن بعد الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، يتطلب تعليمها الأساسي مدة زمنية تتعدى 15 سنة، لذا يجب ملاءمة الإيقاع الزمني للتمدرس مع احتياجاتهم التعليمية الخاصة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي كشف عن رأيه في مسألة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، طالب بضرورة «إعمال الحق في التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة»، والتي تظل الفئة الأكثر هشاشة من بين الأطفال، الذين هم في سن التمدرس.

ويبلغ عدد الأشخاص الذين هم في وضعية إعاقة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، حوالي مليون و500 ألف شخص، 33 في المائة فقط منهم من تستفيد من حقها في التمدرس، وأغلبها لا يواصل مساره الدراسي، ولا يتعدى القسم الثاني من التعليم الابتدائي.

ويشكل الأطفال الذين تصل أعمارهم 15 سنة أكثر من 75 ألف طفل وطفلة، لا تتجاوز نسبة تمدرسهم 0،8 في المائة، فيما سجلت نسبة الأطفال ذوي الإعاقة من الفئة العمرية من ست سنوات إلى 11 سنة 38 ألف طفل وطفلة، لا تتعدى نسبة تمدرسهم 34 في المائة «26 بالمائة بالوسط الحضري، و42 بالمائة بالوسط القروي». وأكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة «إدراج لغة الإشارة والبرايل، ووسائل الاتصال البديلة ضمن الوسائل التعليمية المعتمدة، من طرف المدرسة المغربية النظامية»، ومن هذا المنطلق يرى المجلس أهمية تعديل مرسوم إنشاء المراكز الجهوية للتربية والتكوين، بشكل يمكن الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم من تتبع مسار التكوين الأساسي.

وفي المقابل دعا المجلس إلى تجويد المنظومة التربوية، عن طريق تصحيح المفاهيم وتنقيح البرامج من المفاهيم التي تحمل إما قدحا أو تمييزا، والمخططات من مفهوم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتعويضه بمفهوم الأشخاص في وضعية إعاقة، لأن «مصطلح الاحتياجات الخاصة الذي ورد في مؤتمر سلامنكا، منصب على مفهوم ملائمة التعليم للجميع، من خلال أخذ الاحتياجات التعليمية الخاصة، بعين الاعتبار لدى إعداد السياسات وإعمالها».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

A1/4932

إدريس اليزمي : هناك اعتراف دولي بما يقوم به المغرب من جهود في مجال حقوق الانسان.. وإن كانت بعض المشاكل.. فإن بلادنا، قادرة على تجاوزها

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

جبهة القوى الديمقراطية

إحياء الذكرى الثانية لوفاة الفقيد التهامي الخياري

ندوة: "الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية"

تقديم رئيس الجلسة الأخ مصطفى مشيش العلمي

بمناسبة ذكرى السنة الثانية على وفاة الفقيد الأخ التهامي الخياري، ينظم حزب جبهة القوى الديمقراطية، هذا اللقاء الفكري حول قضية وحدتنا الترابية والتي ناضل من اجلها المرحوم وباستمرار، داخل المغرب وخارجه.

فهذا اللقاء هو مفتوح لمناضلي الحزب وكذلك لجميع المواطنين، في إطار مسؤولية الأحزاب السياسية على تاطير المواطنين، كما جاء في الدستور.

فنحن، مرة أخرى، على أبواب تقديم مجلس الأمن، تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وجهتنا تعرف ظروفا إقليمية صعبة، وخصوصا من شقيقتنا ليبيا إلى شقيقتنا مالي، أي من شمال افريقيا الى منطقة الساحل، وكان خصوم وحدتنا الترابية غير مبالين بهذا الخطر، ولا بشرعية قضيتنا واقتراح المغرب لحل في إطار الحكم الذاتي والجهوية الموسعة والمتقدمة، اقتراح المغرب الذي حظي بترحاب مجلس الأمن والمجتمع الدولي، معترفين بمصداقيته وجديته، من أجل حل للنزاع المفتعل.

ومن أجل هذا، استدعى حزب جبهة القوى الديمقراطية ثلة من الخبراء لتأطير هذا اللقاء الهام والرفع من مستوى التعبئة الشعبية مع تحيين معلوماتنا حول هذا الملف الوطني والذي يحظى بأولوية الأولويات، حيث سنستمع إلى جوانب تطور ملف الصحراء المغربية تاريخيا، سياسيا، دبلوماسيا وعلى مستوى المنتظم الدولي، مع تزويدنا بمعطيات ومستجدات الوضع الراهن للنزاع.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الأخ المصطفى بنعلي 3/4882

كان طبيعيا أن تكون صيغة الوفاء للفقيد في الذكرى الثانية لرحيله هو تنظيم لقاء فكري حول الصحراء المغربية

مناشدة المنتظم الدولي وكافة القوى المؤثرة في القرار الدولي لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي تصر الجزائر على استدامته

بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة الراحل التهامي الخياري، مؤسس جبهة القوى الديموقراطية، نظمت الجبهة مساء أول أمس بالمكتبة الوطنية بالرباط لقاء فكريا حول قضية الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، حضرته نخبة من المثقفين والخبراء والدبلوماسيين والساسة من قادة الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمجتمع المدني و أقارب الفقيد، و عدد من المتابعين لتطورات ملف النزاع حول الصحراء المغربية، الى جانب ثلة من الاعلاميين ومناضلي جبهة القوى الديمقراطية.

اللقاء أطرته ثلة من الخبراء والدبلوماسيين، تطرقوا الى مناطق ظل عديدة في ملف النزاع حول الصحراء، وتزويد الحضور بمستجدات الراهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الاقاليم الجنوبية، الى جانب قراءات استشرافية للنزاع على ضوء خيار الحكم الذاتي الذي وضعه المغرب منذ سنة 2005 على مكتب الأمين العام للأمم المتحدة.

و هكذا أوضح الأخ المصطفى بن علي الأمين العام بالنيابة للجبهة، في هذا الملتقى الذي أدار النقاش فيه الدكتور مصطفى مشيش العلمي، أن اختيار الحزب لهذا الموضوع بالذات، جاء تعبيرا عن الوفاء لروح الفقيد التهامي الخياري الذي شكل له ملف النزاع حول الصحراء المغربية طوال حياته السياسية أحد أهم الانشغالات، الى حد أنه أدركته المنية وهو يفكر في هذا الموضوع، حيث تحدث في آخر حياته عن ضرورة استحضار وتعضيد الوعي الجماعي من أجل القضية الوطنية، لذلك، يؤكد الأخ بن علي أنه كان طبيعيا أن تكون صيغة الوفاء للفقيد في الذكرى الثانية لرحيله هو تنظيم لقاء فكري حول الصحراء المغربية، معتبرا أنه عربون وفاء لروحه، هو السياسي والمثقف والثوري.

وقد شاءت الصدف أن يأتي موعد الذكرى الثانية لوفاة الراحل التهامي الخياري وهذا الملتقى الفكري المهم، على بعد أيام فقط من اجتماع مجلس الأمن حول ملف النزاع حول الصحراء المغربية.

هذا، وأوضح الأخ بن علي في كلمته الترحيبية التي افتتح بها اللقاء، انه ينبغي التأكيد على ضرورة الانخراط خلف صاحب الجلالة في الدفاع عن الوحدة الترابية، داعيا كافة الطيف السياسي والمدني الى استلهام روح المسيرة الخضراء التي دكت معاقل الاستعمار الإسباني، وأعادت الى المغرب الصحراء المغربية.

وقال إن النزاع هو من اختلاق الجزائر التي وجدت في المشكل تحويلا للرأي العام الجزائري عما يجري في الداخل، معتبرا أنها الطرف الوحيد في هذا النزاع، وأن عداء حكام الجزائر للمغرب متأصل، وهي ذاتها الأفكار التي كان الراحل يؤمن بها ويدافع عنها حسب الأخ بن علي.

كلك لم يفت الأمين العام بالنيابة للجبهة، أن يجدد التأكيد في هذه المناسبة على أن الحكم الذاتي هو أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، مثلما أوضح صاحب الجلالة بأحد خطاباته.

وناشد الأخ بن علي المنتظم الدولي وكافة القوى المؤثرة في القرار الدولي لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي قال أن الجزائر تصر على استدامته، الى جانب تعبيره عن التمسك بأواصر الأخوة التي تجمع بين الشعبين المغربي والجزائري، و تأكيده على التشبث بالوحدة المغاربية، مثلما أمن بها الراحل التهامي الخياري الذي كان وحدويا.

وفي ما يلي نص الكلمة :

ضيوفنا الكرام من قادة وممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجمعوية؛

السادة الوزراء والمنتخبون؛

السادة ممثلي السلك الدبلوماسي؛

نساء ورجال الإعلام؛

السيدات والسادة أقارب وأفراد عائلة الفقيد؛

أخواتي إخواني مناضلات ومناضلي جبهة القوى الديمقراطية؛

أيها الحضور الكرام؛

أدركت المنية السي التهامي وهو يفكر في قضية الوحدة الترابية.

نعم، لقد أدركت المنية السي التهامي وهو يفكر في قضية الوحدة الترابية، ففي آخر مرور له بالمقر المركزي لجبهة القوى الديمقراطية، طرح السي التهامي، ضمن أجندة الجبهة بعد مؤتمرها الوطني الرابع، ضرورة استحضار الجهود التي يتعين القيام بها فكريا وسياسيا ونضاليا من أجل استثمار عناصر الاستثناء المغربي في ضمان النصر النهائي لقضية وحدتنا الترابية، وتعضيد الوعي والاخلاص للقيم الوطنية، في النهوض بمهام جبهة القوى الديمقراطية الوطنية، وجعل قضية الوحدة الترابية القضية المركزية التي تعلو فوق أي اعتبار.

لذلك كان طبيعيا أن تكون صيغة الوفاء للفقيد، في الذكرى الثانية لرحيله، هذه الندوة الفكرية، التي تحاول استجماع مقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. وكان طبيعيا لهذا اللقاء الفكري الغني، أن ينكب على قضية الصحراء المغربية، في ظل ما تعرفه من تطورات إيجابية، ليشيد بملحمة العرش والشعب المتجددة، وللاعتزاز بما تحقق من انتصارات، ولاستلهام معاني النضالات والجهود الواجب بذلها، وما تحمله من دروس ومعاني في النزاع حول الصحراء المغربية في منشأه ومساره وراهنه ومستقبله الحتمي لصالح السيادة الوطنية التي لا تفاوض بشأنها.

إننا نعتبر في الأمانة العامة لجبهة القوى الديمقراطية هذا اللقاء الفكري عربون عرفان واعتزاز بالمسار النضالي للسي التهامي، وبرصيده وإسهامه الفكري والسياسي والنضالي، في الذود عن الوحدة الوطنية والترابية، حتى غدت صورة السي التهامي غنية في وحدتها منبعا للوطنية والوفاء للقيم، فهو السياسي والاقتصادي والمناضل والمثقف والثوري والوزير والمدير...وهو الأمين العام وكل عنوان هو دليل على صعوبة إخضاعه للتصنيف، خصوصا عندما يرتبط الأمر باصطفافه في الدفاع عن القضية الوطنية الأولى، التي ستظل في طليعة اهتمامنا، لأنها قضية مصيرية تحظى بإجماع وطني راسخ، إجماع لن نكل في الدعوة إلى تعضيده بشتى الصيغ.

أيها الحضور الكرام؛

ينبغي التأكيد بهذه المناسبة، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، على تجند كافة مناضلات ومناضلي جبهة القوى الديمقراطية وراء قائد الأمة وضامن وحدتها وسيادتها جلالة الملك محمد السادس للدفاع عن قضية الوحدة الترابية والقضايا الوطنية العليا، وندعو كافة قوى المجتمع إلى استحضار واستلهام روح المسيرة الخضراء المظفرة، بما حققته من بلورة للإجماع الوطني حول قضية الوحدة الترابية، وتحويله إلى قوة ضاربة دكت معاقل الاستعمار الفرنكوفي الفاشستي بأقاليمنا الصحراوية الجنوبية وأعادتها إلى حظيرة وطنها الأم.

فكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع.

ونجدد التأكيد بهذه المناسبة كذلك، على أن النزاع حول الصحراء المغربية في منشأه ومساره وراهنه، هو من اختلاق حكام الجزائر في تواطؤ مكشوف مع الاستعمار الاسباني، وأن الطرف الوحيد في معاكسة المغرب بشأن قضية وحدته الترابية، هم حكام الجزائر.

فكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع.

ونؤكد أن لجوء حكام الجزائر إلى استعمال ورقة حقوق الإنسان لمحاولة النيل من صورة المغرب، والتشويش على جهود المنتظم الدولي للوصول إلى حل سياسي عادل ودائم للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، يعكس بما لا يدع مجالا للشك أن العداء متأصل لدى حكام الجزائر للمغرب ولقضاياه الوطنية المصيرية، وإصرارهم على إجهاض جهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع.

فكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع.

نؤكد إن لجوء حكام الجزائر للمناورة بحقوق الإنسان يعبر عن محاولة تحويل أنظار الرأي العام العالمي عن الأوضاع المأساوية للصحراويين المحتجزين في تندوف، وما يقترف فيها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتحريف الأنظار عن الأوضاع السياسية الداخلية للجزائر، التي تتفاعل فيها تطلعات وطموحات الشعب الجزائري الشقيق إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والاستفادة من إيرادات الغاز والبترول

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع.

نجدد التأكيد على أن مقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية، هوأقصى تنازل يقدمه المغرب، وهو الإطار الوحيد أمام مجلس الأمن لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. وأن لا حل ممكنا للنزاع دون توجيه المنتظم الدولي جهوده في التفاوض إلى الجزائر، الطرف الوحيد في النزاع مع المغرب في قضية الصحراء، وهو طرف باعتباره يعتدى بشكل سافر على وحدة المغرب، وعلى جزء من ترابه.

وكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع.

وأخيرا، فإننا نناشد المنتظم الدولي، وكل القوى المحبة للسلام عبر العالم لإنهاء النزاع الذي افتعلته الجزائر وتصر على استدامته ضد المغرب، مغذية بذلك التوتر بمجموع منطقة شمال إفريقيا والساحل، وموفرة التربة الخصبة لانتشار وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار والسلم بمجموع المنطقة. ونتمسك بأواصر الأخوة العميقة التي تجمع الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري، ومجموع الشعوب المغاربية، ونتشبث بمشروع بناء الوحدة المغاربية التي تضمن استقرارها وازدهارها.

وكذلك كانت رؤية الفقيد التهامي الخياري للموضوع ولذلك كان سباقا في استلهام البعد الإفريقي في علاقات المغرب بجيرانه، عبر ترحاله المكوكي إلى موريتانيا ودول الجوار.

أيها الحضور الكرام؛

لقد كان الفقيد رحمه الله رجلا وحدويا، وإننا لنستحضر بهذه المناسبة على لسان جلالة الملك في برقية تعزيته في وفاة الفقيد، ما كان يتميز به "من خصال إنسانية حميدة، وحنكة سياسية عالية، وغيرة وطنية صادقة، ومن تفان ونكران ذات بمختلف المناصب السامية التي تقلدها، الحكومية منها أو السياسية والحزبية أو الأكاديمية. إذ كان، رحمه الله مثالا للوفاء المكين للعرش العلوي المجيد، ووطنيا غيورا على وحدة المغرب وسيادته، ومصالحه العليا".

فرحمه الله رحمة واسعة، وجازاه على ما قدم لبلاده، واسكنه في جنات الخلد مع الصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جبهة القوى الديمقراطية

إحياء الذكرى الثانية لوفاة الفقيد

التهامي الخياري

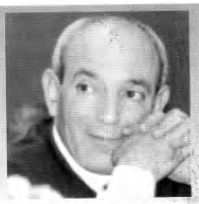

ندوة: "الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية"

"الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية"

الورقة التقديمية للندوة

يطرح موضوع الوحدة الترابية للمغرب، في علاقته بالنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وفي أبعاده التاريخية والسياسية والإنسانية، عددا من الجوانب التي ينبغي توضيحها. لذلك تطرح هذه الأرضية مقدمات استجماع مقومات الحسم النهائي لهذا النزاع.

تصفية الاستعمار و افتعال مشكل الصحراء إبان استعادة المغرب لأقاليمه الجنوبية

كان المغرب من آخر قلاع المقاومة التي سقطت أمام المد الاستعماري، الذي بلغ أوجه خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث لم يتمكن الاستعمار من إحكام سيطرته العسكرية على مجموع التراب المغربي إلا في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، وإن تكد تهدأ المقاومة المسلحة، حتى تبلورت مقاومة من نوع آخر، متمثلة في الحركة السياسية الوطنية، التي توجت نضالها، مع استئناف المقاومة المسلحة على يد جيش التحرير بداية الخمسينات، بعودة ملك البلاد، جلالة المغفور له محمد الخامس من منفاه، واستعادة المغرب لاستقلاله منتصف الخمسينات.

هكذا، لم تسمح المقاومة الشرسة، التي واجه بها الشعب المغربي الغزو الاستعماري، للاستعمار بإحكام سيطرته على البلاد إلا على مراحل، وبعد إبرام تحالفات بين القوى الاستعمارية لاقتسام أراضي البلاد، وعرف المغرب من جراء ذلك، شر تمزيق لأراضيه التي تقاسمتها الدول الاستعمارية، حيث اقتسمت فرنسا وإسبانيا المناطق الصحراوية، وسيطرت فرنسا على المنطقة الوسطى، كما سيطرت إسبانيا على منطقة الريف، وأخضعت مدينة طنجة لإدارة دولية، فضلا عن سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما الخاضعة للاستعمار منذ القرن الخامس عشر.

وهذا ما اضطر المغرب، بعد إلغاء معاهدة الحماية، واسترجاع المنطقتين السلطانية و الخليفية، والمنطقة الدولية بمدينة طنجة، إلى بدء معركة جديدة لاسترجاع باقي مناطقه المستعمرة واستكمال وحدته الترابية، طارحا على الأمم المتحدة مطالبه باسترجاع باقي أراضيه المغتصبة. وتم بالفعل في هذا الإطار استرجاع طرفاية، وبعدها سيدي إيفني، وواصل مطالبته باسترجاع الساقية الحمراء ووادي الذهب، وسبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

في نفس السياق والاتجاه، عندما قرر الاستعمار الفرنكوي بداية السبعينات، خلق كيان مستقل منفصل عن المغرب في الأقاليم الصحراوية الجنوبية المستعمرة، قرر المغرب إعلان التعبئة الوطنية لإفشال المخطط الفرانكاوي، واسترجاع أقاليمه الجنوبية. وبعد حصول المغرب على رأي محكمة العدل الدولية الذي أقر بأن الأقاليم الصحراوية لم تكن أرضا خلاء، وأن روابط بيعة سكان هذه الأقاليم للعرش المغربي ثابتة تاريخيا، توجت التعبئة الوطنية بتنظيم المسيرة الخضراء التي أعادت للمغرب منطقة الساقية الحمراء سنة 1975، ومنطقة وادي الذهب سنة 1979، وأستكمل المغرب بذلك تصفية الوجود الاستعماري بأقاليمه الجنوبية.

معاداة الوحدة الترابية في سياسة النظام الجزائري

لم يسبق للجزائر قبل السبعينات من القرن الماضي، أن نازعت المغرب في مغربية أقاليمه الصحراوية الجنوبية، بل وعبرت مرارا عن مساندتها لحق المغرب في استرجاع ما تبقى من أراضيه المستعمرة. لكن لما عزم المغرب على استرجاع أقاليمه الصحراوية الجنوبية من يد الاستعمار الاسباني، انقلب النظام الجزائري على مواقفه المعلنة سابقا، وانحاز بشكل سافر إلى الأطروحة الفرنكوية الفاشية بخلق كيان مصطنع بالأقاليم الصحراوية الجنوبية، وفصلها عن وطنها الأم.

وبعد جلاء جيش الاحتلال الاسباني واندحاره أمام المسيرة الخضراء، تبنى النظام الجزائري المشروع الفرنكوي الانفصالي برمته، وأصبح راعيه الأول، ومنذ ذاك، لم يدخر النظام الجزائري أيا من امكاناته ووسائله المالية والدبلوماسية والسياسية لتحقيق المشروع الانفصالي بالأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية. بل ولم يتردد خلال السبعينات في التدخل العسكري المباشر كما حدث في واقعة امغالا1979.

لقد تأكد بالملموس الواضح، مع استرجاع المغرب لأقاليمه الصحراوية الجنوبية، أن النظام الجزائري، مستندا إلى دعم عدد من الدول في ظل الحرب الباردة ، وإلى موارده المالية الضخمة من الغاز والبترول، يحلم بالتحول إلى " قوة عظمى" تفرض هيمنتها على منطقة شمال غرب افريقيا، من خلال خلق كيان مصطنع بالأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية ، يضمن له منفذا على المحيط الأطلسي من جهة ، ويضمن له تطويق المغرب من أجل إضعافه ، من جهة ثانية.

ومنذ استرجاع المغرب لأقاليمه الصحراوية الجنوبية، ظلت معاكسة المغرب في الحفاظ على وحدته الترابية وسيادته الوطنية، خطا ثابتا واختيارا استراتيجيا في سياسة النظام الجزائري، مسخرا في ذلك "دبلوماسية" الغاز والبترول وموارده المالية لكسب دعم الدول الفقيرة لمشروعه الانفصالي، وإرشاء أوساط أممية كثيرة لتشويه صورة المغرب ومحاصرته. وإفشال كل المساعي الأممية لإيجاد حل سلمي عادل للنزاع المفتعل حول الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية. وفي هذا السياق كان دور النظام الجزائري حاسما في إفشال الاستفتاء الذي اقترحه المغرب خلال الثمانينات لإنهاء مشكل الصحراء، حين أصر النظام الجزائري على إقحام عشرات الالاف من الأسماء التي لا تمت بصلة للأقاليم الصحراوية في لوائح المصوتين، في الوقت الذي يرفض فيه رفضا قاطعا السماح للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بالقيام بإحصاء للسكان المحتجزين في مخيمات تندوف.

وتبعا لكم الهائل من مناورات النظام الجزائري، اضطرت الأمم المتحدة في نهاية المطاف إلى التخلي عن خيار الاستفتاء لعدم قابليته للتطبيق، مؤكدة من خلال ذلك، ضمنيا، أن خيار الاستفتاء ليس هو الآلية الوحيدة لـ"تقرير المصير" الذي ينشبث به النظام الجزائري. ورغم تغير السياق الدولي للنزاع حول الصحراء مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وتغير معطيات النزاع على الأرض، فإن النهج الجزائري في معاكسة المغرب ظل قارا .

فقد كانت صلابة الإجماع الوطني حول وحدته الترابية منذ البداية، والانكسار العسكري الجزائري في الصحراء المغربية، ونجاعة الجدار الأمني الذي شيده المغرب، وانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، وتمسك المغرب على الدوام بنهجه السلمي وبالشرعية الدولية، كلها عوامل تظافرت ليخلص الأمر إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، والشروع في مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة، للسعي إلى التوصل إلى حل سياسي نهائي عادل متوافق عليه لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وبالرغم من كل مبادرات المغرب الرامية إلى تسهيل مهمة الأمم المتحدة وممثلها في رعاية المفاوضات للتوصل إلى الحل السياسي المنشود، اصر النظام الجزائري والمؤتمرون بأمره في البوليزاريو على رفض كل المبادرات والاقتراحات المغربية، وعلى التمسك بتكرار نفس شعار " تقرير المصير " الذي رفعه خلال السبعينات، دون تقديم أي مقترح يسهم في البحث عن حل واقعي وجدي للنزاع.

وهو الأمر الذي أفضى بمحاولات كل ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة ، إلى نفق مسدود. مما دفع المغرب مرة أخرى، في سعيه الدائم لتسهيل مأمورية الأمم المتحدة في حل النزاع، إلى تقديم مقترح الحكم الذاتي كآخر وأقصى عرض يقدمه المغرب ، واضعا المنتظم الدولي أمام مسؤولياته في تحديد من يسعى لحل النزاع، ومن يعرقل الحل ويصر على استدامته.

مقترح الحكم الذاتي والمنظور الجديد للتعاطي مع النزاع حول الصحراء المغربية

كان للمقترح المغربي بمنح سكان أقاليمه الصحراوية الجنوبية حكما ذاتيا في إطار السيادة الوطنية المغربية. وقع نوعي مؤثر على تعاطي المنتظم والمجتمع الدوليين مع النزاع حول الصحراء المغربية. فقد أقر مجلس الأمن في تقاريره المتتالية، بأن المقترح المغربي مقترح جدي وذو مصداقية. وهو المقترح الجدي وذو المصداقية الوحيد بين يدي الأمم المتحدة لاعتماده في السعي إلى الحل النهائي العادل للنزاع حول الصحراء المغربية.

وبموازاة ذلك أربك مقترح الحكم الذاتي موقف النظام الجزائري على الساحة الدولية، كما زعزع موقف قيادة البوليزاريو في عقر دارها بمخيمات تندوف، حيث اندلعت معارضة شعبية قوية وسط المخيمات ما فتئت تتوسع وتتصاعد، تنازع في تمثيلية قيادة البوليزاريو للصحراويين، وتحملها مسؤولية استمرار المآسي الإنسانية للمحتجزين في المخيمات، والمتاجرة بها لفائدة أغراض حكام الجزائر وإثراء الممسكين بزمام قيادة البوليزاريو.

مقترح الحكم الذاتي، وما لقيه من استجابة على المستوى الدولي، وداخل مخيمات الاحتجاز بتندوف، أعطى زخما جديدا للموقف المغربي، غير العديد من المعادلات التي أرسيت خلال العقود الماضية بشأن النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وكان أساسا لانطلاق دبلوماسية مغربية هجومية. لم تستثمر بعد كل إمكاناتها. هذه الدبلوماسية الهجومية التي كانت مضامين الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش الأخير، أوضح تعبير عن ملامحها.

لقد شكل الخطاب الملكي، أكثر من ذلك، إعلانا قويا جريئا عن منظور جديد في التعاطي مع النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وطنيا، إقليميا، ودوليا، من أجل التعجيل بالحسم النهائي للنزاع طبقا لمقتضيات الوطنية الشرعية التاريخية.

فعلى المستوى الوطني، تتطرح ضرورة الرفع من مستوى التعبئة الوطنية والشعبية ..وجعل قضية الصحراء قضية الجميع، بتحمل كل الفاعلين السياسيين والمجتمعيين لمسؤولياتهم في الدفاع عن القضية الوطنية والإسهام في العمل الدبلوماسي"كل بما تثمر عامته ومجالاته، مع تثمين الوطنية الصادقة لمواطنينا الأقاليم الجنوبية، ووضع حد للمتاجرين بالقضية الوطنية ، ومعالجة ما يشوب تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الصحراوية من اختلالات .

وعلى المستوى الإقليمي، أضحى لزاما وضع النظام الجزائري وجها لوجه مع مسؤوليته في النزاع حول الصحراء المغربية، ووجها لوجه مع الشعب الجزائري"

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

والشعوب المغاربية والمنتظم الدولي، باعتباره الطرف المقابل للمغرب في النزاع، بتدخله السافر واعتداءه على وحدة المغرب الترابية، والتأكيد على أن أي مسعى دولي للبحث عن حل سياسي نهائي لمشكل الصحراء ، يجب التوجه به إلى الجزائر وليس إلى غيرها.

وعلى المستوى الدولي، يلزم وضع المنتظم الدولي أمام مسؤولياته، في الإفصاح علانية عن مسؤولية الجزائر في استدامة النزاع، وعرقلة كل المساعي الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي نهائي دائم ، والكف عن تحميل المسؤولية للمغرب على قدم المساواة مع الجزائر. ومطالبة الدول الكبرى بالتعامل النزيه مع المغرب في قضية وحدته الترابية، ووضع حد للرياء الذي يتعامل به بعضها مع المغرب، بالشاء على تجربته المتفردة في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، وجعله على قدم المساواة في هذا المجال مع الجزائر عندما يتعلق الأمر بالنزاع بين الطرفين حول الصحراء، وبالأحرى مع منظمة انفصالية تحمل السلاح.

الوحدة.. الديمقراطية.. التنمية والسلم ومقومات استثمار الاستثناء المغربي

ارتبطت قضية الوحدة الترابية والوحدة الوطنية على الدوام، وبشكل عضوي، بقضية الديمقراطية والتنمية. ولا غرابة أنه، بعد فترة من الاضطرابات السياسية غداة الاستقلال، ارتبطت التعبئة الوطنية والمسيرة الخضراء من أجل استرجاع الأقاليم الصحراوية الجنوبية منتصف السبعينات من القرن الماضي، بانطلاق المسلسل الديمقراطي، الذي تطور عبر مد وجزر، ليرتقي تدريجيا بالتجربة الديمقراطية المغربية إلى ما وصلت إليه حاليا، وأصبح متعارف عليها خارجيا بـ "الاستثناء المغربي" ، وسط محيط إقليمي ودولي تطبع جهات كثيرة منه حالة اللاأمن واللااستقرار، بل في بعض البلدان حالة التدمير الذاتي.

حالة "الاستثناء المغربي" في ظل المؤسسة الملكية، تطبعها صيانة الأمة لأمنها واستقرارها، وحرصها الدائم على حمايتهما، وجعلها للديمقراطية اختيارا ثابتا لا رجعة فيه، مع ما تستلزم من مؤسسات تبنى، وحريات عامة وشخصية تصان وترعى لتطويرها على الدوام، وحقوق للإنسان ترسخ وتوسع باستمرار، واجتهاد لاعطاء النموذج التنموي المغربي بعده الاجتماعي الإنساني، باعتبار العنصر البشري الثروة الوطنية الأساس.

كلها أركان يغذي بعضها البعض في حالة "الاستثناء المغربي"، ويجعلها السند الأساس في دفاع المغرب عن وحدته الترابية وسيادته الوطنية. وهي مصدر القوة الأساس وسلاح الأمة لدحر خصوم المغرب، والتي لا يمكن أن تنال منها الموارد المالية لغاز وبترول خصوم وحدته الترابية، إن استثمر هذا السلاح بالشكل المطلوب.

المغرب في ذات الوقت، يؤكد على الدوام ، جنوحه للطرق السلمية في حل النزاعات، وإسهامه الدائم في كل عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين متى أتيحت له الفرصة. والاستعداد لذلك قائم حاليا أكثر من أي وقت مضى ، خاصة تجاه محيطه الإقليمي الذي لم يعرف قط من قبل حالة من اللاستقرار واللامن التي يعرفها الآن.

حالة يشكل فيها موقف النظام الجزائري من قضية الوحدة الترابية المغربية، وإيواؤه لمحتجزات تيندوف، التي أضحت خزانا احتياطيا للتنظيمات الإرهابية النشطة بالمنطقة والتي تزداد مخاطرها يوما عن يوم، بحكم الوضع الجزائري الداخلي، وأوضاع البلدان المجاورة. يشكل هذا عاملا أساسا في تغذية اللا أمن واللاستقرار بالمنطقة ، ومخصبا لتربة استشراء ظاهرة الإرهاب.

العلاقات المغربية الجزائرية محكوم عليها بالعودة إلى مجراها الطبيعي

إن العلاقات المغربية الجزائرية، محكوم عليها عاجلا أو آجلا بالعودة إلى مجراها الطبيعي، علاقات حسن الجوار والإخاء والتعاون. أولا، لأن المشروع الانفصالي الذي يرعاه النظام الجزائري بشأن أقاليمنا الصحراوية الجنوبية يتآكل يوما عن يوم، ومآله الاندحار النهائي .

وثانيا، لأن سياسة إشغال الشعب الجزائري من طرف حكامه بقضية الصحراء وتوهيمه بعداوة المغرب له ، قد استنفذت كل زادها . وأصبح الشغل الشاغل للشعب الجزائري هو أوضاعه الداخلية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية.

وثالثا، لأن تحول أرض الجزائر إلى قاعدة للعصابات الإرهابية، وهو يمس استقرار الجزائر وأمنها، أصبح يهدد دول الجوار شرقا وجنوبا. ولا مفر من تعاون إقليمي ضد الإرهاب، يكون فيه المغرب طرفا أساسيا.

و رابعا، لأن التعاون الأمني الإقليمي من أجل اجتثاث الإرهاب من جذوره بالمنطقة ، يستلزم تعاونا اقتصاديا من أجل التنمية الاجتماعية المشتركة للبلدان المغاربية، والشروع في بناء تكتل اقتصادي يستثمر تكامل مؤهلاتها الاقتصادية .

وخامسا، لأن الحاجة ملحة إلى التعجيل ببناء الوحدة المغاربية لمواجهة تحديات العصر، والاستجابة لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية التي يجمعها العرق والتاريخ والحضارة، واستعادة القطب المغاربي لدوره السياسي في استتباب الأمن والاستقرار والتعاون بين الشعوب، عربيا وإفريقيا ومتوسطيا، ودوليا.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

جبهة القوى الديمقراطية

إحياء الذكرى الثانية لوفاة الفقيد التهامي الخياري

5/14992

ندوة: "الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية"

في اللقاء الفكري بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة الفقيد التهامي الخياري

النزاع هو من اختلاق الجزائر التي وجدت في المشكل تحويلا للرأي العام الجزائري عما يجري في الداخل

بمجرد ما قال المرحوم الحسن الثاني لفرانكو يجب أن نتركو لنا الصحراء حتى قام هذا الأخير من مكانه وقال انه سينتحر لو تكلم له عن الصحراء

المغرب يجب أن يبقى على مواقفه، وكل الدول معه ومع مقترح الحكم الذاتي.

يجب خلق تحفيزات تكون واضحة بوجودها ضمن قوانين المالية لتشجيع المستثمرين في الأقاليم الجنوبية

بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة الراحل التهامي الخياري، مؤسس جبهة القوى الديموقراطية، نظمت الجبهة مساء أول أمس بالمكتبة الوطنية بالرباط، لقاء فكريا حول "قضية الوحدة الترابية ومقومات الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراءالمغربية"، حضرته نخبة من المثقفين والخبراء والدبلوماسيين والساسة من قادة الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمجتمع المدني و أقارب الفقيد، و عدد من المتابعين لتطورات ملف النزاع حول الصحراء المغربية، الى جانب ثلة من الاعلاميين ومناضلي جبهة القوى الديمقراطية.

اللقاء أطرته ثلة من الخبراء والدبلوماسيين، تطرقوا الى مناطق ظل عديدة في ملف النزاع حول الصحراء، وتزويد الحضور بمستجدات الراهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، الى جانب قراءات استشرافية للنزاع على ضوء خيار الحكم الذاتي الذي وضعه المغرب منذ سنة 2005على مكتب الأمين العام للأمم المتحدة.

عبدالنبي مصلوحي

جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المنعطف
المدير المسؤول التهامي الخياري ■ رئيس التحرير : عمر العسلي ■ الثلاثاء 06 شتنبر 2011 ■ العدد : 4136 ■ الثمن 7 دراهم

أحمد السنوسي : قال لنا الراحل الحسن الثاني إن هؤلاء ويقصد الاسبان، لن يعطونا شيئا ما لم نأخذه بأنفسنا

قال أحمد السنوسي الوزير والسفير السابق، الذي لم يمنعه المرض من المشاركة في هذا الملتقى الفكري، أنه من ضمن ما يتذكره في موضوع الصحراء المغربية والذي لازال راسخا في ذهنه، أنه سافر ضمن وفد رفقة الراحل الحسن الثاني إلى مدريد لملاقاة الجنيرال فرانكو للحديث معه في موضوع الأراضي المغربية التي كانت ما تزال تحتلها إسبانيا آنذاك ، غير أن فرانكو، يقول السنوسي، بمجرد ما سمع المرحوم الحسن الثاني يقول له بعد اتفاقية مدريد يجب أن تتركوا لنا الصحراء، نهض من مكانه، وقال انه سينتحر لو تكلم له عن الصحراء، فقال الراحل الحسن الثاني للوفد بعد تركهم لفرانكو، حسب أحمد السنوسي الذي عايش وشارك في صناعة تاريخ البدايات الأولى لاسترجاع الأراضي الصحراوية، إن هؤلاء،ويقصد الاسبان، لن يعطونا شيئا ما لم نأخذه بأنفسنا، ويضيف المتحدث، أنه بعد أيام على هذه الواقعة، أخبره أحد اصدقائه ان الراحل الحسن الثاني اشترى 350الف غطاء حربي، متسائلا إن كان المغرب يحضر لحرب معينة، مثلما علم، يضيف السنوسي بطبع المغرب لمثل هذا العدد من المصاحف القرآنية، التي قال له الحسن الثاني أنه يعتزم توزيعها على بعض الدول الإفريقية، وهو جواب كان يقصد منه إخفاء ما يخطط له بخصوص المسيرة الخضراء، غير أنه مع توالي نقل الأسئلة من أحد اصدقائه الذي كان متابعا لتحركات الراحل الحسن الثاني بخصوص هذا الموضوع، يقول السنوسي: دعاني صاحب الجلالة رحمه الله الى القصر، ودعا الجنيرال حسني بن سليمان الى إطلاعي على ما يتم التخطيط له، وهي القيام بمسيرة الى الصحراء المغربية، وكان لي بعدها حديث مع المرحوم الحسن الثاني حول ما إذا كانت لدي بعض الاقتراحات.

وهكذا يقول أحمد السنوسي، دخلنا الأراضي الصحراوية المغربية، مؤكدا أنها كانت مسيرة مظفرة، سمحت باسترجاع أراضينا.

وقال أن كل ما قام به الراحل الحسن الثاني في هذا الموضوع المتعلق بالمسيرة الخضراء، أحدث حالة جديدة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي بدأ اليوم يفهم جوهر موضوع النزاع، مؤكدا أن المغرب يجب ان يبقى على مواقفه، وكل الدول معه ومع مقترح الحكم الذاتي.

ادريس اليزمي : هناك اعتراف دولي بما يقوم به المغرب من جهود في مجال حقوق الانسان.. وإن كانت بعض المشاكل.. فإن بلادنا قادرة على تجاوزها

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد تحدث من جانبه عن دور الآليات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحماية الحريات، وعلاقة ذلك بموضوع الوحدة الترابية، مشيرا الى أن المجلس لديه ثلاث لجن جهوية في الأقاليم الجنوبية، تم إحداثها من منطلق فلسفة تقوم لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مبادىء القرب من المواطنين وإشراك الفاعلين في المنطقة، وذلك بهدف العمل على حماية حقوق المواطنين، مؤكدا أن المجلس أصدر مجموعة من الدراسات، إحداها حول واقع وأماكن السجون ومراكز حماية الطفولة، تعمل اللجن الجهوية على تفعيل خلاصاتها بالأقاليم الجنوبية.

ولاحظ ادريس اليزمي، أنه بالنسبة للسجون هناك اكتظاظ غير أنها حسب ذات المتدخل، تعتبر ظاهرة وطنية، كما لاحظ رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن هناك تأخر في التفاعل مع الشكايات الفردية من قبل المؤسسات التابعة للدولة.

وحول الحريات الجمعوية، قال اليزمي بذات المداخلة، أنه رغم التطور الملحوظ في هذا الموضوع، فمازالت هناك بعض المشاكل، ذكر منها أن المجلس توصل بعدة شكايات حول عدم حصول بعض الجمعيات على الوصل المؤقت الذي هو حق، مؤكدا في هذا الباب أن سياسة المجلس تقوم على الدفع بالجمعيات نحو اللجوء الى القضاء الاداري.

ومن ضمن الأنشطة التي يشتغل عليها كذلك المجلس الوطني لحقوق الانسان، قال اليزمي، أن هناك دراسة تم إنجازها حول الاعاقة في الاقاليم الجنوبية بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، ودعا في هذا الصدد الى بلورة استراتيجية وطنية حول الاعاقة التي تعد مشكلا وطنيا، الى جانب أنه تم خلال هذه السنة، حسب ذات المتدخل، الاهتمام بحقوق المهاجرين في المنطقة، مع وجود عمل يومي يهدف الى تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة في الاقاليم الجنوبية.

وحول الحقوق الثقافية في المنطقة، قال ادريس اليزمي أن المجلس يلاحظ ضعفا في النقاش على هذا المستوى، مشيرا الى مساهمته في موسم طانطان الذي يعتبر من التراث اللامادي، الى جانب الاشتغال على إعداد برنامج إجرائي لصيانة التراث الصخري والنهوض به وتثمينه.

أيضا من المشاريع الذي يشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المناطق الجنوبية، إنشاء متحف الداخلة، الذي سيكون حسب اليزمي أكبر متحف في في الصحراء، الى جانب الاشتغال على المسرح الحساني، مشيرا الى وجود 35فرقة في المنطقة يساندها المجلس ويدعمها، هذا الى جانب دراسة تم إنشاؤها بشراكة مع مجموعة من الشركاء، ذكر منهم اليزمي مركز الدراسات الصحراوية بالرباط، تهدف الى إدماج الحسانية في المنظومة التربوية، كذلك هناك مشروع آخر ينجزه المجلس بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني من أجل تكوين 440ضابطة وضابط أمن بالمنطقة، تكوينا يتضمن جوانب من حقوق الانسان بغرض بلورة رؤية إنسانية لحقوق الإنسان.

وقال ادريس اليزمي، أن هناك اعتراف دولي بما يقوم به المغرب من جهود في مجال حقوق الانسان، وإن كانت بعض المشاكل، فإن بلادنا، يضيف اليزمي لها قدرة على تجاوزها.

عبدالله المتقي : المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح إحداث صندوق تضامني بين الجهات في الجنوب لأجل استقبال العائدين من مخيمات تيندوف

عبدالله المتقي عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قال أن النموذج التنموي الجديد الذي أعده بتكليف من صاحب الجلالة حول الاقاليم الجنوبية، له مرجعية مستلهمة من الدستور الجديد، ومن المعايير الدولية لحقوق الانسان وميثاق المجلس، وقال أن المجلس توصل الى هذا النموذج التنموي من مسعى تشاركي وشفاف، قائم على تشاور واسع، مشيرا الى أنه كانت هناك مجموعة من الورشات وجلسات الاستماع، وهي منهجية تم على ضوء خلاصاتها إنجاز التقرير النهائي.

وقال المتقي أن الاقلاع الاقتصادي الذي كان متوقعا في الاقاليم الجنوبية لم يتم، لهذا كان الطلب بوضع نموذج تنموي، موضحا أن هناك مكتسبات سياسية ومؤشرا اجتماعية مهمة تم تفعيلها، مرجعا ذلك الى المجهودات التي تقوم بها الدولة في المنطقة. غير أن هذا لم يحد حسب عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من البطالة، التي تصل هناك في الأقاليم الجنوبية الى 15في المائة، في وقت لا تتجاوز فيه بالمناطق الأخرى 9في المائة، واشار الى أن القطاع غير المهيكل يبلغ هناك 33في المائة، وهي كلها أمور، يؤكد عبدالله المتقي في مداخلته بمناسبة الذكرى الثانية لرحيل الفقيد التهامي الخياري، استدعت تنزيل نموذج تنموي جديد، ينقل الاقتصاد من الاعتماد على الريع الى اقتصاد قائم على التنافسية والشفافية، يرمي الى مضاعفة الناتج الداخلي الخام على مدى عشر سنوات، من أجل خلق 120الف منصب شغل بغية تخفيض نسبة البطالة.

بالنسبة لتمويل هذا النموذج، قال المتقي أن هناك 140 مليار درهم من الاستثمارات ستكون على مدى العشر سنوات المذكورة، وذلك ارتباطا مع افريقيا عبر الموانىء والطرق، مشيرا الى أن أكبر مشغل في المناطق الجنوبية هو الدولة، ما يستدعي تدخل القطاع الخاص، مع توضيح الى أن الشركات التي تشتغل بالمناطق الجنوبية محتاجة الى الدعم لتمويل مشاريعها، داعيا الى احداث مناخ أعمال مناسب.

ودعا المتحدث الى خلق تحفيزات تكون واضحة بوجودها ضمن قوانين المالية لتشجيع المستثمرين، وخلق صناديق جديدة الى جانب الصناديق الواردة في الدستور من أجل تسريع وتيرة التنزيل لهذا النموذج التنموي، كذلك قال المتقي أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح مجلسا للتتبع، وإحداث صندوق تضامني بين الجهات لأجل استقبال العائدين من مخيمات تيندوف حتى يتم إيواؤهم في أحسن الظروف.

إدريس اليزمي: هناك تفاوت بين الوزارات في التجاوب مع شكايات الموطنين من الأقاليم الجنوبية

الرباط: كفى بريس
24 فبراير 2015 - 09:49

قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه رغم تعهد الحكومة الرسمي في 13 مارس 2014 بالتجاوب مع شكايات المواطنين المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، إلا أن هناك تفاوت بين الوزارات في التجاوب مع هذه الشكايات.

وأضاف اليزمي، خلال ندوة نظمها حزب جبهة القوى الديمقراطية مساء الإثنين بالرباط "رغم أننا بصدد تقييم التجاوب الحكومي، إلا أن هناك وزارات فضلت عدم التجاوب مع الشكايات التي تحال عليها".

وأوضح أن المجلس خلال 2014 توصل بـ 5 شكايات لجمعيات لم تسمح السلطات المغربية بتأسيسها بالصحراء من أصل 50 شكاية من جميع مناطق المغرب، الذي يقدر عدد الجمعيات القانونية به 100 ألف جمعية، داعيا مؤسسي هذه الجمعيات إلى اللجوء إلى القضاء الإداري ضد السلطات.

و أشار اليزمي إلى أن المغرب استطاع بلورة مقاربة لاحترام حقوق الإنسان في الصحراء، ميدانية وذات مصداقية، وأن هناك اعترافًا دوليا مهما بـ "مصداقية عمل المغرب لاحترام حقوق الإنسان في المنطقة".

http://kafapresse.com/index.php?ida=28465

701/2

إدريس اليزمي

تزامنا مع «البلوكاج» الذي يعرفه تنزيل مرسوم الدعم المالي المباشر للأطفال الموجودين تحت كفالة الأرامل، بسبب الصعوبات التي تواجه عملية تطبيقه على أرض الواقع، طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الحكومة تخصيص دعم مالي مماثل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ومراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية المهيكلة للمجال التعليمي، وذلك بهدف الدمج الشامل وعدم التمييز، للتلاميذ في وضعية إعاقة، من خلال توسيع العرض المدرسي ليشمل هذه الفئة، بالتنصيص على إجبارية التعليم الأساسي إلى حدود سن 15 سنة، كما دعا المجلس إلى اعتماد موارد مالية لتغطية الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتوفير المؤسسات التعليمية الدامجة، واعتماد مبدأ القرب، بالإضافة إلى ملاءمة البرامج والتجهيزات والفضاءات لتحقيق الولوج الشامل، وإدراج لغة الإشارة و«البرايل».

اليزمي: 'وزراء بنكيران لا يُجيبون عن شكايات حقوق الانسان بالصحراء'

زنقة 20 . الأنظول

قال مسؤول حقوقي مغربي إنه رغم تعهد الحكومة بالتجاوب مع شكايات المواطنين المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في منطقة الصحراء إلا أن هناك تفاوتًا بين الوزارات في التجاوب مع هذه الشكايات.

وأضاف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (مؤسسة عمومية مستقلة عن الحكومة تعنى بالنهوض بحقوق الإنسان) أنه رغم تعهد الحكومة الرسمي في 13 مارس/ آذار 2014 بالتجاوب مع شكايات المواطنين المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، إلا أن هناك تفاوت بين الوزارات في التجاوب مع هذه الشكايات.

وتابع اليزمي، خلال ندوة نظمها حزب جبهة القوى الديمقراطية (يسار)، مساء اليوم الإثنين بالعاصمة المغربية الرباط (شمال): "رغم أننا بصدد تقييم التجاوب الحكومي، إلا أن هناك وزارات (لم يسمها) فضلت عدم التجاوب مع الشكايات التي تحال عليها".

وأوضح أن المجلس خلال 2014 توصل بـ 5 شكايات لجمعيات لم تسمح السلطات المغربية بتأسيسها بالصحراء من أصل 50 شكاية من جميع مناطق المغرب، الذي يقدر عدد الجمعيات القانونية به 100 ألف جمعية، داعيا مؤسسي هذه الجمعيات إلى اللجوء إلى القضاء الإداري ضد السلطات.

ودعا السلطات المغربية إلى بذل مجهود أكبر لضمان الحق في الصحة في المنطقة التي تعرف خصاص صحيا، حسب تحقيق قام به المجلس الوطني لحقوق الانسان في المنطقة، كما قال اليزمي.

وفي الوقت نفسه، أشار اليزمي إلى أن بلاده استطاعت بلورة مقاربة لاحترام حقوق الإنسان في الصحراء المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو، ميدانية وذات مصداقية، وأن هناك اعترافًا دوليًا وصفه ب" المهم"، بـ "مصداقية عمل المغرب لاحترام حقوق الإنسان في المنطقة".

وقال اليزمي إن المجلس، الذي يرأسه، اعتمد على فلسفة لحقوق الإنسان تقوم على القرب من المواطنين في الصحراء وإشراكهم في برامجه لحماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها، والشراكة مع أكبر عدد ممكن من الجمعيات والناشطين الحقوقيين، من خلال ثلاث لجان للمجلس في منطقة الصحراء.

من جهته، قال عبد الله المتقي، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة عمومية تقدم الاستشارة للحكومة والبرلمان) إن المغرب رصد 140 مليار درهم مغربي (حوالي 15.5 مليار دولار) من الاستثمارات العمومية في منطقة الصحراء خلال عشر سنوات ابتداء من سنة 2014، والعمل على خلق 120 ألف منصب شغل خلال هذه المدة.

وأوضح المتقي أن 54% من الاستثمارات في المنطقة هي استثمارات عمومية، وأن "عكس ما يروجه خصومنا فليس هناك استنزاف لثروات المنطقة بل العكس"، مشيرًا إلى أن الدخل الفردي للمواطن في الصحراء هو الأعلى في المغرب، وأن المنطقة توجد بين المراتب الثلاث الأولى في مؤشر التنمية البشرية في البلاد، في حين أن نسبة البطالة في الصحراء تصل إلى 15.2% مقارنة مع المعدل الوطني الذي يبلغ 9%.

http://rue20.com/news/item/42707

أخبار جهوية

تطوان 25 فبراير 2015 (ومع) ينظم ماستر المهن القانونية والقضائية بكلية الحقوق بمدينة طنجة، يومي غد الخميس وبعد غد الجمعة ، دورة تكوينية لفائدة الطلبة المقبلين على اجتياز اختبار ولوج مهنة المحاماة برسم سنة 2015. وسيشرف على تأطير هذه الدورة، التي ستنظم بمقر الكلية، أساتذة باحثون من ماستر المهن القضائية والقانونية ،اضافة الى أطر من مختلف المهن القضائية ورؤساء غرف بمحكمة الاستئناف بطنجة.

– أعطيت امس الثلاثاء بمدينة العرائش انطلاقة برامج التكوين الخاصة بالوحدات التدريبية الموجهة لفرق التنشيط بالجماعات والأحياء المستهدفة، وذلك تحت اشراف قسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التابع لعمالة العرائش . ويتم أجرأة هذه البرامج ،حسب عمالة اقليم العرائش، في إطار تعميم الاستفادة من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الإقليم ،ومواكبة الشباب من حاملي المشاريع ودعمهم تقنيا وقانونيا وماديا ،وكذا تحقيق الالتقائية فيما يخص البرامج والمشاريع الموجهة للشباب. كما تهدف هذه التكوينات ،التي ستستمر الى غاية يوم السبت القادم ، الى تسهيل انخراط الشباب من حاملي المشاريع في محيطهم الاقتصادي والتنموي وضمان التدبير المحكم للمشاريع المعنية.

نظم المركز الإقليمي لرصد العنف بالوسط المدرسي (وزارة التربية الوطنية) بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة طنجة– تطوان ،مؤخرا بمدينة وزان ، مائدة مستديرة حول ظاهرة العنف بالوسط المدرسي تحت شعار "جميعا من أجل مؤسسات تعليمية بدون عنف" . وذكر بلاغ لنيابة وزارة التربية الوطنية بوزان اليوم الاربعاء أنه تم خلال هذا اللقاء ،الذي حضره أكاديميون ورجال ونساء التعليم وجمعيات آباء وأمهات و أولياء التلامذة بالإقليم وممثلو بعض جمعيات المجتمع المدني ومنسقو الأندية التربوية وتلامذة ، بحث الاستراتيجية الإقليمية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي على المستوى التربوي والثقافي والتحسيسي و" الاستراتيجية المندمجة للحد من ظاهرة العنف بالوسط المدرسي" ،والعنف بالوسط المدرسي في بعهده النفسي والحقوقي والقانوني والزجري . كما تناولت المداخلات مفهوم العنف بالوسط المدرسي وأنواع العنف داخل المؤسسات التعليمية ،الجسدي واللفظي و تخريب الممتلكات العمومية ،والأطراف المعنية بالعنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها الترابي، والأسباب الذاتية والموضوعية للعنف بالوسط المدرسي.

– الرشيدية/ نظمت جمعية الواحة للتربية والثقافة والتنمية الاجتماعية ببوذنيب نهاية الاسبوع الماضي دورة تكوينية في موضوع" قواعد وأصول في تربية الأبناء"، أطرها الأستاذ احماد الحياني. وتهدف هذه الدورة الى إدراك المبادئ الأساسية في تربية الأبناء والتدريب على مهارات تربيتهم ومعرفة مهارات التمييز بين أصل المشكل التربوي وأعراضه والتدريب على مهارات حل المشكلات التربوية لدى الأبناء. وتضمن برنامج الدورة التي شارك فيها نحو 50 مستفيدة تدارس ومناقشة مواضيع ضمن خمسة محاور همت تربية الأبناء والعلاقة الزوجية وماذا يريد الأبناء من الآباء وماذا لا يريدون؟ واحتياجات الأبناء نموذج "هرم ماسلو"، و مبادئ في تربية الأبناء و مشاكل تربوية ومهارات الحل. ويعتبر هذا اللقاء حلقة ثانية في سلسلة الدورات التكوينية لهذه السنة في إطار مشروع "صلح للوساطة الأسرية" المدعم من طرف وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية.

http://www.menara.ma/ar/2015/02/25/1574623-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

L'UE se félicite du renforcement des antennes du CNDH au Sahara

Un programme européen doté de 2,9 millions d'euros

L'Union européenne (UE) se félicite du renforcement des antennes du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à Laâyoune et Dakhla, a affirmé la chef de la diplomatie européenne Federica Mogherini.
Dans une réponse écrite, publiée dernièrement, au nom de la Commission européenne à une question d'un eurodéputé, Mme Mogherini a souligné que le Maroc et l'UE mettent en œuvre un programme de coopération bilatérale pour la protection et la promotion des droits de l'Homme qui soutient les bureaux locaux du CNDH au Sahara.
Signé en 2013, ce programme doté de 2,9 millions d'euros, permettra, selon l'UE, de renforcer la capacité institutionnelle du CNDH et de ses antennes régionales y compris à Laâyoune et Dakhla ainsi que leurs compétences professionnelles en matière de surveillance de la situation des droits de l'Homme.
La haute représentante de l'UE pour les Affaires étrangères et la Politique de sécurité a ajouté que l'UE soutient les efforts de l'ONU pour parvenir à une solution politique juste et durable à la question du Sahara et suit de près l'évolution de ce conflit qui dure depuis plusieurs années.
Elle a rappelé que l'UE a exprimé sa préoccupation à propos de la longue durée du conflit du Sahara et de ses conséquences pour la sécurité, les droits de l'Homme (dans les camps de Tindouf) et la coopération dans la région.
La question du Sahara, rappelle-t-on, est un conflit imposé au Maroc par l'Algérie qui finance et héberge sur son territoire à Tindouf le mouvement séparatiste du Polisario.

Réforme du Code de la procédure pénale 15567/1

Le CNDH plaide pour l'indemnisation des victimes d'une détention provisoire abusive

Dans son mémorandum additionnel portant sur l'avant-projet du Code de procédure pénale, le CNDH a axé sa réflexion sur quatre pistes. Celles-ci visent à atténuer les risques de détention abusive, la prévention contre la torture ainsi que la lutte contre la discrimination. Dans le détail, le CNDH plaide en faveur de la consécration du droit de toute personne dont le placement en garde à vue ou en détention préventive a dépassé les délais légaux et d'initier un recours pour réparation à la charge de l'État. Page 3

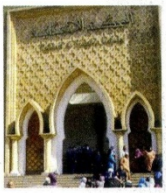

Réforme du Code de la procédure pénale 15567/3

Le CNDH plaide pour l'indemnisation des victimes d'une détention provisoire abusive

Le Conseil national des droits de l'Homme est en train de finaliser son mémorandum portant sur la réforme du Code de la procédure pénale qui a fait l'objet de discussions approfondies lors de sa neuvième session.

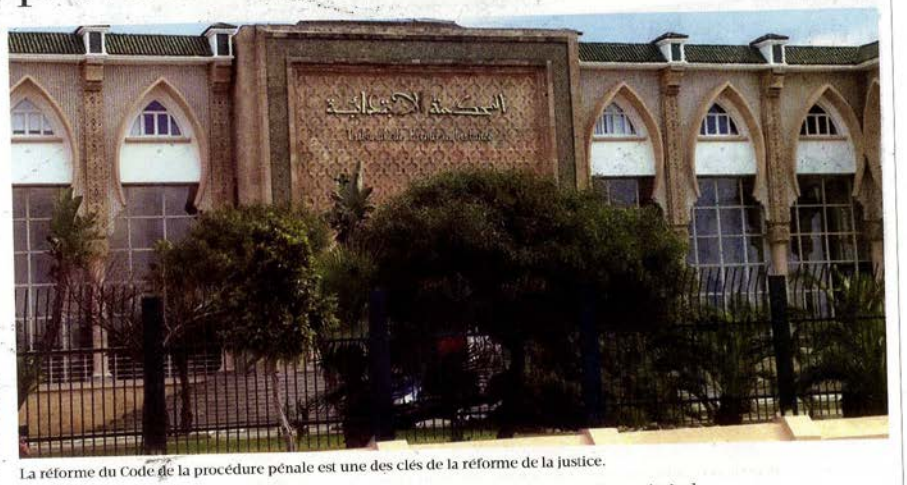

La réforme du Code de la procédure pénale est une des clés de la réforme de la justice.

Dans son mémorandum additionnel portant sur l'avant-projet du Code de procédure pénale, le CNDH a axé sa réflexion sur quatre pistes. Celles-ci visent à atténuer les risques de détention abusive, la prévention contre la torture ainsi que la lutte contre la discrimination. Dans le détail, le CNDH plaide en faveur de la consécration du droit de toute personne dont le placement en garde à vue ou en détention préventive a dépassé les délais légaux, d'initier un recours pour réparation à la charge de l'État. Le CNDH propose en ce sens l'ajout d'un article (13-1) qui consacre ce droit, et ce conformément à l'article 9 du pacte international relatif aux droits civils et politiques. Selon le CNDH, l'article proposé devra contenir une disposition qui consacre le droit de recours pour réparation au profit des personnes dont la détention préventive a été ordonnée à tort. Toujours dans cette lignée, le CNDH propose l'ajout d'un autre article (13-2) dans le but de garantir la protection des droits des personnes tout au long de la procédure pénale. De l'avis du CNDH, l'article 751 de l'actuel Code de procédure pénale devrait être déplacé vers l'article proposé (13-2). L'idée est de regrouper toutes les garanties fondamentales dans le livre préliminaire du Code de procédure pénale. Rappelons ici que l'article 751 stipule que toute formalité édictée par le Code de procédure pénale dont l'accomplissement n'a pas été régulièrement constaté est présumée n'avoir pas été accomplie.

Suivant cette même logique, le CNDH recommande, également, le déplacement vers l'article proposé du deuxième paragraphe de l'article 293 de l'actuel Code de procédure pénale, qui consacre la nullité de tout aveu ou tout autre moyen de preuve extorqué par la torture ou par d'autres traitements cruels, inhumains ou dégradants, ou par toute autre forme de violence ou de contrainte.

Le mémorandum additionnel aborde aussi la question de l'extradition. Sur ce registre, le CNDH recommande la suspension de la procédure d'extradition si la personne concernée présente une requête auprès du comité contre la torture en vue de bénéficier des mesures provisoires de protection telles que stipulées dans le règlement intérieur du comité contre la torture. Pour argumenter, le CNDH fait mention de la reconnaissance de la compétence du Comité contre la torture par le Maroc. Celui-ci est habilité à recevoir et à examiner des requêtes présentées par des particuliers au titre de l'article 22 de la Convention contre la torture.

L'autre piste de réforme proposée par le CNDH porte sur les mesures d'exception prévues en cas de poursuites judiciaires à l'encontre des responsables des autorités publiques. Sur ce chapitre, le CNDH a été catégorique en recommandant l'application de la procédure judiciaire ordinaire pour le jugement des agents d'autorité et des officiers de police judiciaire. De manière générale, le Conseil propose de limiter la portée de l'article 268 de l'avant-projet en question.

Cette recommandation tire son fondement de l'analyse des articles de l'avant-projet du Code portant sur cette question ainsi que sur les expériences comparées concernant le jugement des crimes et des délits imputés à certains magistrats et fonctionnaires. Dans la formulation de cette recommandation, le CNDH dit avoir pris en considération «la diversité des mandats, des statuts juridiques et des compétences territoriales des magistrats et des fonctionnaires concernés par les règles exceptionnelles de compétence, et tout en considérant les exigences constitutionnelles découlant de l'indépendance du pouvoir judiciaire», lit-on dans le mémorandum. Pour ce qui est de la lutte contre la discrimination, le CNDH met en avant la nécessité de reconnaître les tests de discrimination comme moyen de preuve. Aussi, estime-t-il judicieux de rendre l'instruction préparatoire obligatoire pour les crimes et facultative pour les délits, sauf disposition spéciale de la loi. ■

Soumaya Bencherki

> Le CNDH recommande la suspension de la procédure d'extradition si la personne concernée présente une requête auprès du comité contre la torture.

Le CNDH exige l'enseignement obligatoire pour les personnes handicapées

Dans son avis sur la protection et la promotion des droits des personnes handicapées, le CNDH recommande l'enseignement obligatoire pour ces dernières jusqu'à 15 ans.

Après avoir publié son mémorandum concernant les points à revoir dans le système éducatif, le Conseil national de droits de l'Homme (CNDH) vient d'émettre son avis sur le projet de loi-cadre 97-13 relatif à la protection et la protection des droits des personnes en situation de handicap. Dans cet avis, il demande à ce que les orientations législatives et organisationnelles régissant le système de l'enseignement soient révisées dans le but de l'intégration des personnes en situation de handicap dans les écoles publiques.

Lire aussi : Rabat : manifestation pour le « droit à la santé » des handicapés mentaux

Le CNDH souhaite ainsi l'installation de l'enseignement obligatoire pour ces personnes jusqu'à l'âge de 15 ans, interdisant ainsi toute exclusion des enfants sur le fondement de leur handicap.

Lire aussi : Seulement 3% des handicapés mentaux au Maroc sont pris en charge

Une écriture adaptée aux personnes handicapées

Dans son avis, le CNDH souhaite que l'apprentissage du braille, de l'écriture adaptée et des modes, moyens et formes de communication améliorée et alternative soit facilité. Il appelle également à faciliter l'apprentissage de la langue des signes et la promotion de l'identité linguistique des personnes sourdes.

Lire aussi : Trois jeunes Marocains inventent un robot destiné aux personnes handicapées

Il recommande aussi de garantir aux personnes aveugles, sourdes ou sourdes et aveugles un enseignement dispensé dans la langue et par le biais des moyens et modes de communication qui conviennent le mieux à chacun dans des environnements qui optimisent le progrès scolaire et la sociabilité.

http://telquel.ma/2015/02/24/cndh-exige-lenseignement-obligatoire-les-personnes-handicapees_1435756